الوعود العربية، مراهنة منها على حسن نوايا بريطانيا. لذا، اتسمت مسيرة اللجنة، منذ البدء، بعدم قدرتها على قيادة النضال الوطني، انّما كانت تلحق الطليعة والقوى الشعبية، او تواكبها في أحسن الحالات.

«لجنة بيل»

ما ان انتهى الاضراب الكبير في فلسطين، حتى سارعت بريطانيا الى الاعلان عن نيّتها ارسال لجنة ملكية (لجنة بيل) لتقصّي الحقائق، ودراسة الاوضاع، والاستماع الى شهادات السياسيين؛ وحدّدت وصول تلك اللجنة الى فلسطين بتاريخ ١١/١١/١٩٨٩. والواقع، كانت بريطانيا حريصة على اظهار ارسال اللجنة بأنه مسألة لا ترتبط بالاضراب، ولا بالوساطة العربية. وفي هذا السياق، صرّح وزير المستعمرات البريطاني، في البرلمان، «بأن الحكومة البريطانية لم تكلف الرؤساء العرب بالوساطة؛ وانهم فعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم»[١١]. وفي الوقت عينه، اعلن الوزير ان حكومته، بناء على توصية المندوب السامي في فلسطين، «قررت الّا توقف الهجرة، لعدم وجود اسباب تبرر ذلك»[١٢]، على اعتبار ان ايقاف الهجرة يؤدي الى تغيير الحالة، ولا بد ان يؤثر في التحقيق. لذلك، قررت سلطات الانتداب اعطاء شهادات هجرة لألف وثمانمئة عامل كل شهر، ولمدة ستة شهور، ابتداء من الأول تشرين الاول (اكتوبر)[١٣]. اما اللجنة العربية العليا، فقد رأت في ذلك «امراً مخالفاً لما كان ينتظره العرب»، وقررت «عدم التعاون مع اللجنة الملكية»[١٤].

لاقى قرار اللجنة العربية بمقاطعة اللجنة الملكية استياء عربياً واضحاً، لا سيما من الامير عبدالله والملك ابن سعود الذي هدّد «بقطع جميع علاقاته باللجنة العربية العليا، اذا رفضت المثول امام اللجنة الملكية»[١٥]، وذلك بعدما بعث ببرقية الى المفتي، أكد له، فيها، «ان مقاطعة اللجنة الملكية فيه ابطال للنتائج التي سعينا من اجلها الى ايقاف الاضراب، وتأييد لمصلحة أعداء العرب»[١٦].

وفي تلك الاجواء، برزت داخل اطار اللجنة العربية العليا آراء اخرى مهادنة لطروحات الامير عبدالله. وبهذا وجدت اللجنة نفسها تواجه خطر الانشقاق، من جهة، وفقدان الغطاء الرسمي العربي، من جهة اخرى، فاضطرت، مرة اخرى، الى الاذعان، وألغت، في ٦/١/١٩٣٧، قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية، وقام المفتي، بصفته رئيساً للجنة العربية العليا، في ١٢/١/١٩٣٧، بالادلاء بشهادته الى اللجنة الملكية، بحضور اعضاء اللجنة العربية؛ ثمّ استمعت اللجنة الملكية، في جلسات تالية، لشهادات اعضاء اللجنة العربية العليا الآخرين[١٧]. وفي مجمل الشهادات التي أُدلي بها، طالبت اللجنة العربية العليا بالغاء الانتداب، وباقامة حكم وطني مستقل.

وعندما أصدرت اللجنة الملكية تقريرها، تضمّن، بشكل واضح، ان الاسباب الكامنة وراء ثورة العام ١٩٣٦ تعود الى رغبة العرب في الظفر بالاستقلال الوطني، من جهة، وخوفهم من اقامة «وطن قومي» يهودي في بلادهم، من جهة اخرى. واورد التقرير اسباباً أخرى، بينها حصول الاقطار العربية المجاورة لفلسطين على الاستقلال الوطني، في حين لم يتيسّر للفلسطينيين ذلك، مع انهم ليسوا اقل من اخوانهم جدارة بالاستقلال. واضاف ان الطابع المتطرف لـ «القومية» اليهودية قد زاد مخاوف العرب من السيطرة اليهودية عليهم[١٨]. ومن الجدير ذكره، انه، في ٣/٧/١٩٣٧، وقبل نشر التقرير المذكور، قرّر حزب الدفاع المعارض انسحاب رئيسه راغب النشاشيبي مع يعقوب فراج من اللجنة العربية العليا، مع ان الاخير لم يكن ممثلاً للحزب رسمياً. وعلّل الحزب قراره بعدم انتظام اجتماعات اللجنة وباجراء مفاوضات واجراءات باسمها دون قرارات، وسفر رئيسها الى سوريا دون علمها[١٩].